على قيام **دولتين فلسطينية عربية، ويهودية: وانهاء الانتداب البريطاني**، على أن يظل، في كل دولة، مواطنون عرباً ويهوداً بحسب مقتضيات امتلاكاتهم واقاماتهم ورغبتهم في الاستمرار في اطار هذه الدولة أو تلك، أو عدم رغبتهم في ذلك. ولأن تطبيق القرار كان يمنع الحركة الصهيونية من تحقيق أطماعها التوسعية، بشكل كامل، باشرت، منذ الاعلان، عن صدور القرار بتنفيذ عملية طرد واسعة للفلسطينيين من المساحة التي خصصها القرار للدولة اليهودية؛ وذلك ليخلص الصهيونيون دولتهم من وجود أي فلسطيني فيها في المستقبل.

وقرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن اجتماع الدورة الثانية للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧، نص على قيام الدولة الفلسطينية على مساحة ١١،١٠٠ كيلومتر مربع أي على ٤٢٪ من مساحة فلسطين، ويكون عدد سكانها، وفق خريطة الحدود المرسومة لها، واعتماداً على المعطيات التي وفرتها اللجنة الخاصة، بتقريرها المسمى الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤[١]، بعد عملية مسح واحصاء شاملين، ٧٣٥ ألف نسمة، منهم ٧٢٥ ألف فلسطيني و١٠ آلاف يهودي.

ووفق القرار، تقوم الدولة اليهودية على ١٤،٠٠ كيلو متر مربع أي على ٥٦٪ من مساحة فلسطين وعدد سكانها ٩٩٥ ألف نسمة، منهم ٤٩٨ ألف يهودي و٤٩٧ ألف فلسطيني. أما مدينة القدس، فتصبح دولية يسكن فيها ٢٠٥ آلاف نسمة منها ١٠٥ آلاف عربي و١٠٠ ألف يهودي.

لكن القيادة الصهيونية طردت بالارهاب كل من استطاعت طرده من الفلسطينيين، ولم يبق في اطار دولتها، وفق القرار ١٨١، سوى بضعة آلاف من السكان العرب على الكرمل، وفي حيفا، وجسر الزرقاء، واعداد قليلة جداً في بعض المناطق الاخرى.

وعندما نجحت الصهيونية في اقامة دولتها وفي منع قيام الدولة الفلسطينية، مستفيدة، في ذلك، من الظروف الصعبة التي كان الشعب الفلسطيني يواجهها، ومن هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، ومن دعم الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، قامت بتوسيع رقعة هذه الدولة؛ حيث سلب ما يقارب نصف مساحة الأرض التي أقر قرار التقسيم اقامة الدولة الفلسطينية عليها، وقامت، بعد ذلك، بتشريد السكان العرب من تلك المساحة من الأرض.

وكانت، من بين احدى العمليات الأولى لطرد السكان الفلسطينيين إلى خارج الحدود، أو نقلهم من قراهم إلى أماكن أخرى بالقوة، ثم الاستيلاء على أملاكهم وتغيير معالمها بشكل كامل، وتبديد الحالة الديمغرافية للوحدة الجغرافية: القرية أو التجمع، عملية اخلاء قرية أقرت من سكانها يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ واجلائهم بالقوة إلى بلدة الرامه. وتتالت من ثمّ عمليات الطرد والتشريد. فيوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، شرد سكان كفربرعم بالطريقة نفسها أيضا. أما أهالي قرية كفرعنان، فقد طردوا يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ من منازلهم، وذلك بعد أن أجبر نصفهم على